العرب
السبت 2020/04/18
السنة 42 العدد 11681

بغداد تلجأ إلى احتياطات البنك المركزي لدفع الرواتب

الحكومة توقف جميع المخصصات والمشاريع وموازنات الوزارات الإضافية

فرض انعدام سبل مواجهة تداعيات انهيار أسعار النفط وانتشار فايروس كورونا على الحكومة العراقية اللجوء إلى حلول استثنائية لضمان استمرار رواتب القطاع العام، التي أصبحت تعادل أضعاف الإيرادات الشحيحة لصادرات النفط وهي الشريان الوحيد للاقتصاد العراقي.

حسابات الشدائد

بغداد - رضخت السلطات العراقية إلى اعتبار الأزمات التي تحاصر البلاد حالة طوارئ تستدعي استخدام كل الوسائل لعبورها بأقل الخسائر، على أمل أن تتغير الأوضاع في العام المقبل.

وأقرت اللجنة المالية النيابية بحالة القوة القاهرة واقترحت استعانة الجهاز المالي الحكومي باحتياطي البنك المركزي لتأمين رواتب موظفي الدولة والمتقاعدين حتى نهاية العام الحالي.

وشددت على أن هذه الظروف الاستثنائية تفرض إيقاف جميع مخصصات وعلاوات الموظفين والمشاريع وأي موازنات صرف إضافية للوزارات والمؤسسات الحكومية.

ويعاني العراق من تضخم هائل في موظفي القطاع العام، حيث هربت الحكومات من الأزمات على مدى 17 عاما إلى التوظيف لتهدئة الاحتجاجات والسخط الشعبي في ظل كون الدولة المصدر الوحيد لفرص العمل بسبب شلل الاقتصاد.

شيروان ميرزا

تأمين رواتب موظفي الدولة لهذا العام في غاية الصعوبة

ويقول مراقبون إن هناك ملايين الموظفين، الذين ليس لديهم موقع عمل، وأن الحكومات ضاعفت أعداد الموظفين في مؤسسات متوقفة عن العمل منذ عام 2003.

وتدفع الحكومة العراقية نحو 7 ملايين راتب في بلد يتراوح عدد سكانه بين 36 إلى 40 مليون نسمة، حيث لا يوجد إحصاء رسمي للسكان، وهي أعلى نسبة من الرواتب الحكومية في العالم.

ولا يجني العراق حاليا سوى إيرادات ضئيلة من صادرات النفط بسبب العقود المجحفة مع شركات النفط العالمية، والتي تعطيه ما يصل إلى 21 دولارا مقابل إنتاج كل برميل.

وقال شيروان ميرزا عضو اللجنة المالية في البرلمان إن "تأمين رواتب موظفي الدولة حتى نهاية العام الجاري دون قروض من قبل الحكومة الحالية أو التي ستتشكل، في غاية الصعوبة" في ظل أسعار النفط الحالية.

وأقر بعدم وجود حل سوى الاعتماد على احتياطي البنك المركزي لتأمين الرواتب حتى نهاية ديسمبر 2020. وأكد أن ذلك سيكون "وفق ضوابط تحدد من قبل مجلس الوزراء من بينها تأمين الرواتب فقط، دون أي مخصصات إضافية أو مشاريع او صرف أي أموال أخرى للوزارات".

وتشير الأرقام الرسمية إلى أن احتياطات العراق المالية لدى البنك المركزي تراجعت إلى 63 مليار دولار نهاية فبراير، وهي تكفي بالكاد لتغطية العجز المتوقع في الموازنة خلال العام الحالي، إذا استمرت أسعار النفط في مستوياتها الحالية.

وترى ميثاق الحامدي عضو اللجنة الاقتصادية في البرلمان أن "الحكومة قادرة على تأمين رواتب جميع الموظفين بما فيها العقود والأجر اليومي لشهري أبريل ومايو" في ظل أسعار النفط الحالية.

لكنها أشارت إلى أن الحكومة قد تواجه مشكلة في تأمين رواتب الموظفين خلال شهر يونيو المقبل إذا استمرت أسعار النفط العالمية بالهبوط والانهيار.

وأضافت أن الحكومة تبحث عن بدائل لتأمين رواتب الموظفين وقد تلجأ إلى الاقتراض الداخلي من المصارف الحكومية والأهلية، في ظل عدم وجود خطط حكومية للاقتراض الخارجي في الوقت الحالي.

وكشفت لجنة العمل والشؤون الاجتماعية النيابية هذا الأسبوع عن حالات توقف رواتب موظفي العقود والأجر اليومي في بعض المحافظات. وطالبت الحكومة بتسديدها.

ويسود تشاؤم حاد في الأوساط الرسمية والاقتصادية والشعبية بسبب اعتماد الاقتصاد شبه التام على عوائد النفط وتضخم بند الرواتب والميزانية التشغيلية.

وتصاعدت الانتقادات للحكومة العراقية بسبب موافقتها على خفض يزيد على مليون برميل في إنتاج النفط بموجب الاتفاق الذي أبرم مؤخرا في إطار تحالف أوبك+ ومشاركة منتجين آخرين.

ويقول المنتقدون إن بغداد كان يفترض أن تطالب بإعفاء من التخفيضات بسبب ظروفها الاستثنائية القاهرة.

وأعلنت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني الخميس عن تثبيت تصنيف العراق عند مستوى "بي سالب" لكنها عدّلت النظرة المستقبلية من مستقرة إلى سلبية.

وأوضحت الوكالة في تقرير، أن المخاطر السياسية لا تزال قيدا أساسيا على تصنيف العراق، إضافة إلى التداعيات الاقتصادية لتفشي فايروس كورونا.

وحصل العراق على أدنى مرتبة بين جميع الدول المصنفة من الوكالة، في مؤشر إدارة البنك الدولي المركب، ما يعكس حجم الفساد وعدم فعالية الحكومة وضعف المؤسسات، إلى جانب انعدام الأمن وعدم الاستقرار السياسي.

وتوقعت فيتش أن تتدهور المالية الخارجية للعراق بشكل حاد، مع ارتفاع عجز الحساب الجاري إلى 16 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام الحالي ونحو 6 في المئة العام المقبل.

ورجحت تراجع احتياطات البلاد من العملات الأجنبية، بما في ذلك الذهب، إلى 25 مليار دولار بحلول نهاية 2021، أي بانخفاض يزيد على 40 مليار دولار على مدى عامين.

وذكرت فيتش أن تصنيف العراق تأثر بالمخاطر المصاحبة للتوترات المستمرة بين الولايات المتحدة وإيران واحتجاجات واسعة النطاق وتراجع فعالية الحكومة.

وكالة فيتش:
المخاطر السياسية لا تزال قيدا أساسيا على تصنيف العراق

لكنها أشارت إلى أن تثبيت تصنيف العراق يرجع إلى المستوى العالي الحالي من الاحتياطات الدولية للعراق، وانخفاض التزامات خدمة الديون والدعم المالي الدولي.

وينهمك المسؤولون في الحكومة والبرلمان والبنك المركزي في البحث عن سبل لزيادة الموارد غير النفطية لمواجهة أزمة الوباء، التي تسببت بانهيار أسعار النفط. وقد عقد رئيس حكومة تصريف الأعمال عادل عبدالمهدي ورئيس البرلمان محمد الحلبوسي اجتماعا مع محافظ البنك المركزي ووزراء ومسؤولين آخرين للبحث عن حلول للأزمة الخانقة.

لكن محللين يستبعدون التوصل إلى أي حلول لزيادة الإيرادات بسبب شلل الاقتصاد وتداعيات الوباء وارتفاع السخط الشعبي، الذي يعارض أي إجراءات ضريبية أو تقشفية.

وكرر الاجتماع الشعارات التي تؤكد على "ضرورة تعظيم موارد الدولة وتقليل الاعتماد على النفط وحماية الطبقات الاجتماعية الأضعف وتحقيق الأمن المجتمعي والغذائي والدوائي" دون تقديم تفاصيل عن طريقة تحقيق ذلك.

ويعتمد العراق بشكل شبه كلي على إيرادات صادرات النفط في تمويل الموازنة. وتقدر ديونه الإجمالية بنحو 139 مليار دولار.

ويعد العراق ثاني أكبر منتج في منظمة أوبك بعد السعودية، وينتج نحو 4.5 مليون برميل يومياً، تذهب نحو 3.5 مليون برميل يوميا منها للتصدير، وقد وافق على خفض الإنتاج بنحو 1.06 مليون برميل يوميا بموجب الاتفاق العالمي لخفض الإنتاج.

وأعلنت الحكومة العراقية الخميس أنها بحثت مع صندوق النقد الدولي إيقاف استيفاء الديون المترتبة على البلاد، والبالغة نحو 10 مليارات دولار خلال العام الحالي.

وقال علاء جلوب الفهد المتحدث الرسمي باسم مكتب الإعلام في مجلس الوزراء "لا يوجد رد في الوقت الحاضر، كما لا توجد مطالبات بالتسديد".

وأضاف أن "اقتصاد العراق غير مستقر لأنه يعتمد على النفط بنسبة 95 في المئة، وأن الخمسة في المئة الأخرى لا يمكن تحصيلها الآن لانعدام الضرائب والرسوم وغيرها".

وأشار إلى أن "التحرك العراقي لا يشمل صندوق النقد الدولي فقط، وإنما إيقاف استقطاع ديون الكويت ومستحقات الجامعة العربية".

إثيوبيا تفضل حماية الاقتصاد على حساب مكافحة كورونا

تتحرك الحكومة الإثيوبية متثاقلة لاتخاذ إجراءات للحد من انتشار فايروس كورونا المستجد، بسبب خشيتها من التداعيات الاقتصادية الخطيرة لتقييد الحركة وتعطيل النشاطات التجارية والإنتاجية، وهي إجراءات بدأت تتراجع عنها الكثير من دول العالم.

أديس أبابا - اتسمت تحركات حكومة رئيس وزراء إثيوبيا آبي أحمد لمنع تفشي فايروس كورونا بالبطء الشديد، وكان أبرزها إبرام اتفاق مع الملياردير الصيني ومؤسس شركة "علي بابا" جاك ما، لتقديم إمدادات طبية للبلاد.

كما كتب مناشدة مفعمة بالحماس بصحيفة فاينانشال تايمز البريطانية، دعا فيها إلى تقديم مساعدات دولية للقارة لدعمها في مكافحة تفشي وباء كورونا.

وعدا ذلك لم تتخذ حكومة آبي أحمد، الحاصل على جائزة نوبل للسلام لعام 2019، أي إجراءات في الداخل. فقد أبقت المطار الرئيسي في البلاد مفتوحا، وسمحت لشركة الطيران الوطنية، الخطوط الجوية الإثيوبية، بمواصلة رحلاتها.

ونسبت وكالة بلومبرغ إلى مسؤول حكومي إثيوبي قوله إن التناقض بين مخاوف تفشي كورونا عند آبي أحمد وعدم رغبته في فرض قيود صارمة لمكافحته، يكشف عن مخاوفه الراسخة من عرقلة جهوده لتحديث الاقتصاد الإثيوبي.

وتعمل الخطوط الإثيوبية بنحو 10 في المئة من طاقتها الطبيعية حاليا، ولكنها كانت لا تزال تسير رحلات إلى باريس والصين والشرق الأوسط، وإلى أنحاء من أفريقيا.

وجاء ذلك في وقت أوقفت فيه دول رئيسية أخرى في القارة، مثل جنوب أفريقيا وكينيا ونيجيريا، الرحلات الجوية وأغلقت حدودها. وترفض معظم الدول الأخرى في أفريقيا استقبال ركاب من أي دولة يوجد بها أكثر من 200 حالة إصابة بكورونا.

أديس أبابا لا تريد إيقاف عجلة الاقتصاد

وقال إد هوبي - هامشير، كبير محللي أفريقيا في مؤسسة "فيريسك مابلكروفت" لاستشارات المخاطر السياسية، ومقرها بريطانيا "من الناحية الاقتصادية، يكشف ذلك عن أهمية الحفاظ على الربط الجوي مع الصين".

وفي المقال الذي كتبه رئيس الوزراء الإثيوبي في فاينانشال تايمز، أكد آبي أحمد أهمية شركة الخطوط الجوية الإثيوبية، وذكر أنها أكبر شركة في البلاد وتمثل حوالي 3 في المئة من الناتج القومي، ومصدرا رئيسيا للعملة الصعبة.

وتقول الخطوط الإثيوبية إنها فقدت حوالي 550 مليون دولار من العائدات. وجاءت اختبارات فايروس كورونا لثلاثة من موظفي الشركة إيجابية، ضمن 85 حالة إصابة في أنحاء البلاد.

وتتحرك إثيوبيا التي يبلغ تعداد سكانها حوالي 110 ملايين نسمة، ببطء في برامج إجراء الاختبارات للكشف عن المصابين بكورونا، حيث قامت حتى الآن بفحص حوالي خمسة آلاف شخص فقط.

وبدأت الاختبارات المنتظمة لقياس درجة حرارة الجسم بمطار أديس أبابا في أوائل شهر مارس الماضي، ولكن فقط للركاب القادمين من الصين وإيطاليا وكوريا الجنوبية وإيران.

وعلى النقيض من ذلك، شملت اختبارات كورونا في دولة جنوب أفريقيا، التي يصل تعداد سكانها إلى حوالي 59 مليون نسمة، حوالي 80 ألف شخص، وجرى الكشف عن 2415 حالة إصابة مؤكدة.

ورأت مجموعة إدارة الأزمات الدولية، ومقرها بروكسل، في تقرير الأربعاء أن إدارة رئيس الوزراء الإثيوبي سعت إلى طريق وسط بين تبني بعض الإجراءات لإبطاء انتشار فايروس كورونا في البلاد، وفرض قيود صارمة من شأنها أن تسبب خسائر اقتصادية وخيمة.

وقالت المجموعة في تقريرها "إذا ما تمكن الفايروس ووجد الكثير من الإثيوبيين أنفسهم دون موارد كافية لرعاية أسرهم، قد يتحولون ضد السلطات التي يرونها عديمة الكفاءة".

وأوضح التقرير "إذا اتخذت الدولة إجراءات تتعلق بالصحة العامة تجعل من المستحيل على الناس أن يحصلوا قوتهم، قد يثير ذلك رد فعل مماثلا".

آبي أحمد لا يريد إحداث صدمة للاقتصاد، الذي ينمو بمعدل 10 في المئة منذ 10 سنوات

وبحسب وزير الشؤون المالية الإثيوبي، تحتاج البلاد إلى ما يقدر بنحو 1.6 مليار دولار لمواجهة تفشي فايروس كورونا وتداعيات ذلك على مدار الأشهر الثلاثة المقبلة. وستذهب هذه الأموال إلى الرعاية الصحية والاحتياجات الطارئة، وبينها المواد الغذائية.

ويقول ويليام آتويل، رئيس قسم أبحاث أفريقيا جنوب الصحراء بمؤسسة "دوكر فرونتير" للاستشارات "هناك نقص خطير في الاستعدادات في ظل حقيقة وجود 3 أسرة فقط بالمستشفيات لكل عشرة آلاف شخص".

وأضاف أن "الحكومة غير مستعدة، إلى درجة يرثى لها، وستعتمد على الجهات المانحة عندما تزداد أعداد الإصابات".